مخاطر الغزو الاسرائيلي على الاقتصاد اللبناني

فؤاد علامة

لبنان الذي يواجه الآن إحتلالاً عسكرياً واسعاً لاراضيه، يواجه في الوقت نفسه إجتياحاً سلمياً لأسواقه التجارية؛ فقد تمكنت إسرائيل من جذب العديد من التجار اللبنانيين إلى التعامل مع الشركات الإسرائيلية، وقد استجاب هؤلاء بشكل طوعي لعملية التطبيع الاقتصادي سعياً منهم وراء الأرباح السهلة التي يوفرها رخص السلع الإسرائيلية عن مثيلاتها المنتجة محلياً، هذا، من دون تقدير هؤلاء التجار للأخطار المستقبلية على الاقتصاد اللبناني ولا سيما قطاعي الزراعة والصناعة الموصوفين لبنانياً بالقطاعين المريضين.

وإذا كان الاحتلال العسكري قد توقف عند حدود معينة، إلا أن الاجتياح الاقتصادي وصل إلى كل المناطق اللبنانية، حيث بات مألوفاً رؤية المنتجات الإسرائيلية معروضة على المكشوف.

أولاً ـ وقائع التطبيع الاقتصادي

من المعروف أن التعامل الاقتصادي مع إسرائيل ليس جديداً، فقد بدأ منذ العام ١٩٧٦، عندما فُتحت أبواب «الجدار الطيب» إثر تحرك الميليشيات المسلحة في منطقة الشريط الحدودي الذي أدى، فيما بعد، إلى نشوء ما سمي بـ «دولة لبنان الحر» في العام ١٩٧٨. بيد أن هذا التعامل بقي محدوداً حتى نشوب الحرب في الرابع من شهر حزيران الماضي، حيث عرف نقلة نوعية نتلمس آثارها حالياً في كل مكان.

وفي وقت مبكر من بدء الحرب، أعلنت الاذاعة الإسرائيلية أن «عشرات رجال الأعمال اللبنانيين زاروا المكتب الصغير في بلدة المطلة لأخذ المواصفات لمئات المنتجات الإسرائيلية»[1]. وفي وقت لاحق، قال جدعون بات وزير الصناعة الإسرائيلي، أن حجم التبادل التجاري مع لبنان، خلال الاشهر الثلاثة الأولى للحرب، يفوق حجم التبادل التجاري مع مصر خلال سنة كاملة، وأوضح أن «التطبيع الاقتصادي بين إسرائيل ولبنان